

التقرير الإستراتيجي الخليجي

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية

Strategy
WATCH



المرصد
الإستراتيجي

أخطاء الولايات المتحدة تُوَجِّح التنافس
الإقليمي بين السعودية وإيران ص 6

الاتفاق العسكري بين قطر و تركيا ص 1

السعودية وروسيا يراهنان على طرح أسهم
شركتهما النفطية في سوق الأسهم الخطرة ص 6

باريس تتوودد الى مسقط ص 2

**مبيعات الأسلحة البريطانية تستمر بالتدفق
إلى السعودية رغم مزاعم بعدم شرعيتها**

وفقاً لتقرير "جينز" العسكري؛ فإن صادرات الأسلحة الدفاعية البريطانية لا تزال تتدفق على المملكة العربية السعودية دون انقطاع بعد "تجاهل" الحكومة البريطانية ادعاءات بعدم قانونيتها لأنها تستهدف مدنيين في اليمن.

وقد تزعم الحملة ضد المملكة العربية السعودية فريق من المحامين البريطانيين يعملون في Matrix Chambers، حيث تم تفويضهم من قبل منظمات حقوقية بريطانية مثل: "أمستي إنترناشونال" و"وسيف وولد" للنظر في شرعية صادرات الأسلحة البريطانية إلى السعودية.

وكانت منظمة "أمستي" قد أعلنت في السابع عشر من ديسمبر أن محاميها قد توصلوا إلى أن الحكومة البريطانية تنتهك القوانين المحلية والأوروبية والدولية من خلال بيع الأسلحة والمعدات العسكرية للسعودية التي تستخدمها في حربها في اليمن. وجاء هذا الاستنتاج على أساس أن الحكومة البريطانية تعلم أن السعودية قد استخدمت هذه الأسلحة في هجمات ضد المدنيين اليمنيين مما يشكل خرقاً للقانون الدولي.

وفي تصريح لموقع "جينز" أكدت الحكومة البريطانية أنها مقتنعة بأن صادرات أسلحتها إلى السعودية لا تشكل خرقاً للقانون الدولي، وأنها تراقب الصراع وتأخذ كل ما يرد من معلومات بعين الاعتبار لتضمن عدم انتهاك القانون الدولي حال موافقتها على مبيعات السلاح.

الاتفاق العسكري بين قطر و تركيا

مباركة سعودية ورفض إماراتي تم الاتفاق في شهر ديسمبر الماضي على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، وذلك بعد مفاوضات لم يتم الكشف عنها خلال اجتماع دول مجلس التعاون الخامس والثلاثين.

وتركت لأحمد ديميروك السفير التركي في قطر مهمة الإعلان عن هذه المفاجأة في ديسمبر الماضي عندما أعلن عن عزم تركيا إنشاء قاعدة عسكرية في قطر، وتؤكد المصادر أن الملك سلمان بن عبد العزيز كان على اطلاع بتفاصيل المفاوضات منذ ستة أشهر، حيث أخبره الأمير تميم بن حمد آل ثاني بذلك خلال القمة السعودية-القطرية التي انعقدت في مكة في 8 يوليو 2015، ورحب الملك سلمان آنذاك بالفكرة وشجع الأمير تميم على المضي فيها، حيث رأى أنها ستمثل قوة ردع للأطاع الإيرانية في المنطقة، إلا أن دولة الإمارات قد عبرت عن امتعاضها من هذه الفكرة لأنها تخشى من تنامي سطوة جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة من خلال تعزيز التعاون بين الدوحة وأنقرة.

ويبدو أن المفاوضات التركية-القطرية لم تكن تقتصر على التعاون العسكري، بل شملت أبعاداً أخرى، حيث تشير المصادر إلى أن مدير الاستخبارات التركية حقان فيدان قد زار قطر أكثر من مرة في شهر ديسمبر الماضي، وذلك بهدف تعزيز التعاون الأمني، وخاصة في مجال تدريب قوى الأمن الداخلي القطرية.

وتفيد المصادر الأولية أن أنقرة ستنشر 3000 جندي في القاعدة بقطر التي ستتحمل كافة نفقات إنشاء هذه القاعدة. ويأتي الاتفاق القطري-التركي في ظل تدهور العلاقات التركية-الروسية، حيث تعمل أنقرة على تخفيف وطأة العقوبات الروسية المفروضة عليها من خلال تعزيز التوجهات القطرية لدعم قطاع الغاز في حال أوقفت موسكو إمدادات الغاز عن تركيا، وكذلك السياحة التي تدر دخلاً يقدر بنحو ثلاث مليارات دولار لتركيا.

الأمير محمد بن سلمان والتحالف الإسلامي العسكري

أعلن ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان في مؤتمر صحفي في 15 ديسمبر 2015 عن تشكيل تحالف إسلامي جديد تقوده السعودية لمناهضة الإرهاب. وتشير تقارير أمنية إلى أن البننتاغون كان أول من اقترح على الأمير محمد فكرة إنشاء هذا التحالف في شهر أكتوبر الماضي؛ إلا أنه أجل تنفيذ المبادرة كي لا تبدو وكأنها تستهدف روسيا، خاصة وأن بعض الدول العربية قد أعلنت تأييدها للعمليات العسكرية الروسية في سوريا.

ونظراً لتلك التعقيدات فقد اضطر الأمير محمد بن سلمان إلى صياغة المبادرة باعتبارها تحالفاً يستهدف تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، فيما يتيح انضمام مصر التي أبدت معارضتها للانضمام للتحالف بعد قيام تركيا إسقاط مقاتلة روسية على الحدود السورية، ولكسب تأييد المصريين؛ فقد بادرت الرياض إلى تقديم الدعم المالي للقاهرة والعديد من العواصم الإفريقية الأخرى لإقناعها بالانضمام إلى التحالف. وقد نجح هذا التكتيك في إقناع الرئيس السيسي الذي وافق على انضمام مصر وترك التفاصيل اللوجستية للمختصين العسكريين، وسرعان ما أعلن الأمير هذه المبادرة للتعامل مع مجموعة من التهديدات الملحة، ومن أبرزها:

- تشكيل قوة إسلامية جوية تستهدف الجماعات الإرهابية في سوريا على أساس قرار مجلس الأمن الأخير الذي يمنح الحق لأي بلد شن الهجمات على داعش هناك.
 - تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية حال رفضها تطبيق قرار مجلس الأمن (2216)، وتوظيف هجماتهم على الأراضي السعودية لاعتبارهم معتدين يمكن للتحالف الإسلامي صدهم باستخدام القوة العسكرية.
 - شن حملة عسكرية جنوبي اليمن ضد تنظيم القاعدة في أقاليم حضرموت والمهرة وشبوة.
 - تصنيف الميليشيات الطائفية في لبنان والعراق على أنها جماعات إرهابية والاستفادة من التحالف الجديد لمواجهة تشكيلاتهم العابرة للحدود.
- كما يسعى الأمير للحصول على دعم التحالف لقوات درع الجزيرة المتواجدة في البحرين وتأمين الحماية للممر البحري ومكافحة القرصنة البحرية والجماعات الإرهابية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

باريس تتوحد الى مسقط

نشر تقرير "إنتلجنس أون لاين" (6 يناير 2016) تقريراً حول تطور العلاقات الفرنسية-العمانية، واستدل بالاستقبال الحار الذي حظي به أحمد بن حارث النهباني رئيس هيئة الأركان العمانية عندما زار باريس في سبتمبر 2015 للتأكيد على أن وزير الدفاع الفرنسي- يعول كثيراً عليه في تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين، خاصة وأن عمان قد أصبحت منصة وساطة إقليمية في المنطقة. وأشار التقرير إلى أن اللقاءات التي عقدها النهباني مع رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ورئيس الاستخبارات العسكرية الفرنسيين تأتي ضمن الجهود التي تبذلها وزارة الدفاع الفرنسية لتعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي مع سلطنة عمان، ومن ذلك تزويد مسقط بصور للأقمار الصناعية عن وضع الحدود العمانية-اليمنية التي تسبب قلقاً لعمان في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن. وكانت العلاقات بين الاستخبارات الفرنسية والعمانية قد شهدت تطوراً ملحوظاً إثر المساعدة التي قدمتها حكومة مسقط لتأمين الإفراج عن الرهينة الفرنسية "إيزابيل برايم" التي تم اختطافها في اليمن في السنة الماضية.

الحكومة العراقية تطالب بعدم إدراج الميليشيات الشيعية ضمن قائمة الإرهاب الأردنية

قام مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة سرية إلى موسكو في 29 و30 ديسمبر 2015 وذلك لإقناع الكرملين بإجراء تعديلات أساسية على قائمة الجماعات الإرهابية التي سيتم الاعلان عنها أثناء المداولات الدولية في فيينا حول سوريا والعراق. وأكد موقع "إنتلجنس أون لاين" (6 يناير 2016) أن القائمة التي أعدتها الأردن تشمل العديد من الميليشيات الشيعية المرتبطة بالحكومة العراقية في بغداد، وخاصة منها قوات الحشد الشعبي التي تتألف من 35 فصيلاً شيعياً، أبرزهم عصائب الحق وجيش المختار التابع لتنظيم "حزب الله" العراقي.

شركات الاستشارات والوساطة تشهد نمواً كبيراً في فرنسا وإيران

مع اقتراب موعد زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني لباريس أواخر شهر يناير الحالي، وبالتزامن مع زيادة التكهانات بإمكانية رفع العقوبات المفروضة على إيران؛ ظهرت مجموعة من شركات الوساطة والاستشارات في كل من فرنسا وإيران، حيث تشير المصادر إلى أن شركات الاستشارات الفرنسية تقدم عروضاً للشركات الفرنسية حول سبل الحصول على تجارية في إيران. وتؤكد المصادر أن شبكة ESL & قد أرسلت مندوبيها إلى طهران للبحث في الفرص المتاحة، في حين تعاقبت منظمة منظمة أرباب العمل الفرنسيين EDEF مع المستشار الدبلوماسي الرئاسي السابق "ديفيد ليفيت" لتعزيز فرص التجارة في إيران، وتعمل في الوقت ذاته شركة الاستشارات الأمنية الجغرافية Aesma مع السفير الفرنسي السابق لطاجيكستان "هنري زير فابيان" في هذا المجال. في هذه الأثناء تنشط شركتي Diplomatie و Entreprise & في إيران من خلال عدد من مدرائها الذين عملوا كمستشارين في الرئاسة الفرنسية، بالإضافة إلى توظيف كادر من المستشارين الفرنسيين الإيرانيين الأصليين، وعلى رأسهم "زهرا أزموديا جياكوميني" المسؤول السابق في العلاقات العامة لشركة Veolia الذي أنشأ بداية هذا العام شركة الاستشارات والعلاقات العامة Cosmopolistan المتخصصة بالعلاقات مع إيران، وكذلك مع "ماهانز حاتمي" الذي شارك بعض المسؤولين الفرنسيين في مجال الاستشارات وأنشأ في شهر يونيو الماضي شركة Persis Group التي تعمل في المجال نفسه. وبالإضافة إلى شركات الاستشارات؛ فإن مجموعة من المحامين قد دخلوا هذا اللعبة، حيث أسس "أردفان أمري أصلاي" فرعاً لشركة Cohen Amir-Aslani في طهران، وذلك بعد فترة وجيزة من قيام شركتي رضوي و "كامي حائري". كما تشهد الفترة الحالية محاولات لتأسيس المزيد من مؤسسات الوساطة غير الرسمية، حيث يعمل Dupuy رئيس مجلس إدارة معهد Institut Prospective et Securite en Europe المقرب من الجالية الإيرانية، على تأسيس منظمة للتعاون الفرنسي-الإيراني في شهر فبراير القادم، وذلك بالتزامن مع قيام الصحفي السابق Joelle Hazard بتغيير اسم "الجمعية الفرنسية-الإيرانية" إلى "غرفة التجارة الفرنسية-الإيرانية".

شركة "فالكون" للخدمات الأمنية في العراق تتبع البرزاني

نجحت شركة Falcon Security للخدمات الأمنية (والتي يملكها قطب العقارات بيشرو ماجد أغا ويرأسها جنود أمريكيين سابقين) في تأسيس موطئ قدم لها لتقديم الخدمات الأمنية في كردستان العراق. ويقول أخصائيو في الشؤون الحربية أن قوات "البيشمركة" التي تتعرض لهجمات مستمرة من مقاتلي تنظيم "الدولة" باتوا يعتمدون على الدعم اللوجستي الذي تقدمه شركة Falcon Security التي تعتبر أحد فروع شركة Falcon Group التي أسسها بيشرو ماجد أغا تاجر العقارات الكبير الذي تربطه صلة قرابة مع رئيس وزراء إقليم نيرجافان برزاني. وتشير المصادر إلى أن الشركة قد أنشأت معسكر لها بالقرب من الخط الأمامي في مخمور، وتقدم الطعام والإيواء والخدمات الطبية لنحو 3000 مقاتل يرأسهم Gary Cavender المسؤول الأمريكي السابق عن صف الضباط، وقد اكتسبت الشركة خبرة كبيرة خلال الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وعملت آنذاك في خدمة قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما قدمت خدمات أمنية لصالح مؤسستي الأخبار Fox News و "CNN"، كما تعمل الشركة في مجال حماية الشركات النفطية، إلا أن مهمتها الرئيسية اليوم تتمثل في تقديم الدعم لقوات البيشمركة، وتأمين الحماية للمنشآت والطواقم الإدارية العاملة في الشركات النفطية في إقليم كردستان مثل: Exxon Mobil و Total و Hess و Repsol و Marathon Oil ويشمل نطاق أعمالها مناطق مختلفة من العراق، وخاصة في البصرة وبغداد وكركوك.

المالك السابق لشركة "بلاك وترز" يعمل على صفقات أمنية جديدة في المنطقة

نقل موقع "إنتلجس أون لاين" عن مصادر مطلعة تأكيدها أن مجموعة Frontier Resources Group التي تعمل في المجالات اللوجستية والأمنية تحاول إبرام عقد إمداد لوجستي مع شركة "أرامكو" السعودية في المنطقة الجنوبية من المملكة. ويشمل العقد: القيام بالأعمال اللوجستية والنقل لشركة "أرامكو" إلى المناطق الجنوبية الأكثر خطورة في المناطق الحدودية السعودية مع اليمن، ويبدو أن الشركة التي أسسها إيريك برنس في دولة الإمارات، ستنتج في إبرام هذه الصفقة خاصة وأنها قد حققت تقدماً في مجال الخدمات اللوجستية في أفريقيا بفضل الشركات الصينية التي تعاقبت معه.

اللواء الأحمر يحاول العودة إلى اليمن

أكد تقرير صادر عن موقع "إنتلجس أون لاين" أن اللواء علي محسن الأحمر يريد العودة إلى اليمن بعد مغادرتها في سبتمبر 2014، حيث يشير التقرير على أن اللواء لأحمر قد انضم في الفترة الماضية إلى القوات الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي، وتولى الإشراف على العمليات الحربية شمال اليمن في حجازاً متراًساً القوات التي خضعت لتدريب استمر عدة أسابيع بدعم من الرياض. وكان اللواء الأحمر على مدى عدة سنوات اليد اليمنى لابن عمه الرئيس السابق علي عبدالله صالح المتحالف حالياً مع الحوثيين.

فرنسا تأمل بيع السعودية طائرات "رافال"

من الممكن أن يؤدي تراجع الحظوظ الأمريكية والبريطانية في مجال العقود الدفاعية إلى تنقية الأجواء أمام فرنسا التي ترغب ببيع مقاتلاتها من طراز رافال للسعودية. ووفقاً لتقرير نشره موقع "إنتلجس أون لاين" (6 يناير 2016): شركة صناعة الطائرات الأمريكية "بوينغ" قد فشلت في الوفاء بعقد توريد طائرة F15SA (المقاتلة النسر) -والتي تم تطويرها خصيصاً للسعودية وكان من المفترض أن تصبح المقاتلة الأبرز في سلاح الجو الملكي السعودي- في موعده هذا العام، وذلك نتيجة مشاكل فنية تتعلق بالأنظمة الإلكترونية للثبات. وقد تسبب نقل رئيس الأركان الأمريكي هذه المعلومة لولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بسخط المسؤولين السعوديين؛ إذ إن هذه هي المرة الثانية التي تفشل الشركة فيهاب الوفاء بالتزاماتها، ففي عام 2010 أخفقت شركة بوينغ في تسليم صفقة في موعدها نتيجة خلل في نظام التحكم بواسطة الذبذبات الالكترونية "fly-by-wire" system، ومما زاد من الامتعاض السعودي فشل الشركة في تحديد موعد للتغلب على هذه المشكلة. وفي ظل هذه الإخفاقات يأمل الفرنسيون في موافقة الرياض على شراء مقاتلات "رافال" حيث تقدمت الشركة المصنعة "ديسولت" لوزير الدفاع السعودي بعرض كان يهدف بالدرجة الأولى إلى انتهاز فرصة الصعوبات التي تعاني منها شركة BAE Systems البريطانية للصناعات الدفاعية في مجال توريد 72 طائرة تايفون للسعودية.

السعودية توقع عقداً لشراء مروحيات من طراز MH-60R

أبرمت المملكة العربية السعودية عقداً لشراء عشر مروحيات من طراز MH-60R من شركة "سيكورسكاى"، مع الأسلحة المساندة مثل الرشاشات من طراز 12.7 mm GAU-21 (M3M)، والبنادق الرشاشة عيار 7.62 mm M240 (FN MAG)، والصواريخ الموجهة بالليزر طراز AGM-114 Hellfire، وصواريخ mm 70 المطورة من قبل شركة BAE. جدير بالذكر أن هذه الصفقة ستلبي متطلبات الأسطول الشرقي السعودي في حلول موعد إنجازها في أكتوبر 2018، وستنضم آنذاك إلى أسطول من المروحيات الأخرى في الخدمة وتشمل 6 مروحيات طراز AS365 Dauphins، و12 مروحية طراز AS 532SC Cougars، و15 مروحية من طراز AS565SA Panthers.

البحرية الإيرانية تطلق النار بالقرب من السفن الأمريكية للمرة الثالثة

في حادثة هي الثالثة؛ من نوعها قام الحرس الثوري الإيراني بإطلاق صواريخ غير موجهة بالقرب من مجموعة سفن أمريكية وهي تعبر مضيق هرمز، وذلك في تدريبات حية نفذها سلاح البحرية لاتابع للحرس الثوري والذي أطلق هذه الصواريخ على مسافة 1,370 متر من الأسطول الأمريكي. وأشار تقرير "جينز" العسكري أن عملية إطلاق النار الحي بالقرب من الأسطول الأمريكي قد تمت في 30 ديسمبر الماضي، وذلك عقب حادثين آخرين شبيهين تم تنفيذهما من قبل الحرس الثوري الإيراني في شهري أبريل الماضي، وأكتوبر 2014 عندما كانت سفن تابعة للبحرية الأمريكية تهم بالخروج من المضيق صحبة حاملة للطائرات.

السعودية تخفض ميزانيتها الدفاعية والأمنية للعام 2016

أعلنت المملكة العربية السعودية تخفيض ميزانيتها العسكرية والأمنية للعام 2016 بنسبة 30.5 بالمائة، حيث انخفض الإنفاق في هذا القطاع من 307 مليار ريال سعودي (81.9 مليار دولار أمريكي) في العام 2015، إلى 213.4 مليار ريال في ميزانية عام 2016، وذلك وفقاً لأرقام نشرتها وزارة المالية السعودية في 28 ديسمبر 2015. وعلى الرغم من التخفيضات الكبيرة التي أعلن عنها؛ إلا أن المصادر السعودية تتحدث عن تعويض ذلك النقص من مخصصات أخرى في الخزينة ستذهب لصالح القطاعات الأمنية والعسكرية في وزارة الدفاع والحرس الوطني وإدارة المخابرات العامة ووزارة الداخلية، حيث تم تخصيص مبلغ 183 مليار ريال تحت بند "دعم اليزانية" وهو ما يمثل 21% من مجمل الانفاق العام من ميزانية العام 2016، وسيتيح ذلك مزيداً من المرونة لتوجه المال حسب الأولويات الوطنية ومتطلبات الموازنة.

السعودية والإمارات تستخدمان طائرات "درونز" صينية في اليمن

حصلت السعودية والإمارات على طائرات صينية بدون طيار "درونز" لتلبية احتياجاتهما العملياتية في اليمن. وقد تم الإعلان عن انضمام هذه الطائرات للعمليات ذلك في جلسة نقاش عقدها معهد Atlantic Council في الثامن من شهر ديسمبر الماضي، حيث أكد قائد البحرية الأمريكي المتقاعد جيمس جونز الذي عمل مستشاراً للأمن القومي الأمريكي أن الإمارات قد اشترت طائرات "درونز" صينية بعد رفض الإدارة الأمريكية تزويدهم بهذا النوع من الطائرات. وبدوره أكد نواف عبيد المستشار السابق لسفراء المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة وبريطانيا هذه المعلومات، قائلاً: "إن ما قاله جيمس جونز صحيح وقد حصلت السعودية كذلك على طائرات "درونز" صينية كذلك لأنها لم تتمكن من الحصول عليها من أمريكا".

باريس تحصل على دفعة تقدر ب 600 مليون دولار لعقد DONAS

طار مسؤولون عسكريون فرنسيون قبل أيام من نهاية عام 2015 إلى المملكة العربية السعودية لإبرام عقد فرنسي-سعودي لتسليح الجيش اللبناني DONAS. وتشير المصادر إلى أن رئيس الوفد برنارد لوث قد تسلم عقد الوكالة المعدل عقب عامين من المفاوضات الشاقة مع الطرف السعودي، واحتوت الوثيقة المعدلة على شروط مالية لضمان الاتفاق تتضمن دفع قسط فوري بنحو 600 مليون دولار، ووضع جدول زمني للمراحل المستقبلية للعقد، حيث ستذهب الدفعة الأولى بشكل أساسي لمعدات الاتصالات (وسيكون الكاسب الأكبر من ذلك هي شركة Thales) (ومعدات الدفاع الالكترونية، في حين سيتم إبلاغ الشركات الفرنسية الأخرى بتفاصيل الاتفاقية في وقت لاحق. أما بالنسبة لمواعيد الدفعات الأخرى فإن وزير المالية السعودي لا يزال يبدي تشدداً في تحديدها، متعذراً بانخفاض أسعار النفط الذي أحدث فجوة في الميزانية السعودية، وتصر الرياض على عدم البدء بتقديم الدفعات الأخرى للمعدات الرئيسية حتى العام 2017، مما يطيل أمد الجدول الزمني للعقد حتى عام 2022. ويرى الفرنسيون أن السبب الرئيس في ماطلة وزير المالية السعودية هو عدم حماسة الملك سلمان للعقد الذي تم الإعلان في عهد الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز، وليس هنالك خيار لدى الفرنسيين سوى القبول بشروط وزير المالية السعودي في ظل الظروف الحالية.

شركات الصناعات الدفاعية الفرنسية وعقود نهاية العام السعودية

تسابق شركات التصنيع العسكري الفرنسية الزمن لإبرام صفقات توريد أسلحة فرنسية إلى لبنان بتمويل سعودي. وتشير المصادر إلى أن وكالة تصدير السلاح الفرنسي التابعة لوزارة الداخلية ODAS قد حصلت على مسودة الصفقة من الحكومة السعودية في 27 ديسمبر، وتم إرسال العقود إلى فرنسا في 30 ديسمبر في اللحظات الأخيرة من نهاية العام لتمنح الشركات فرصة التوقيع عليها وإدراج المبالغ في حسابات الشركات للعام 2015، لكن التوقعات السعودية لم تكن ق استوفيت قبل 4 يناير 2016، مما يعني أنه بات من تضمينها في حسابات العام المنصرم.

من سيربح في نهاية المواجهة الإيرانية السعودية ؟

نشر مركز الدراسات والتحليل الدفاعي التابع لوزارة الدفاع الهندية تقريراً (6 يناير 2016) تحدث فيه الكاتب "كي بي فابيان" عن تنامي التوتر بين إيران "متزعمة شيعة العالم" ومنافستها الإقليمية السعودية "قائدة القوى السنية"، مشيراً إلى أن عدم احتواء هذا الخلاف سيؤدي إلى عواقب إقليمية وخيمة، وسيكون له أثر سلبي على جهود السلام في سوريا واليمن وعلى أسعار النفط العالمية كذلك. وتساءل الكاتب عن دوافع السعودية في إعدام النمر رغم معرفتها بتأثير ذلك على علاقاتها من واشنطن وطهران في آن واحد، متسائلاً إن كان الهدف من ذلك إفساد تطبيق مضامين الاتفاق النووي عبر دفع إيران لتصرفات غير محسوبة. وفي معرض تقييمه لتأثير ذلك على الهند أشار الكاتب إلى أن طهران والرياض على قدر كبير من الأهمية للهند، وليس هنالك وارد تفضيل لأحدهما على حساب الآخر، مؤكداً أن الهند تعرف كيف تشق طريقها هذه الظروف الصعبة وستعرف كيف تحافظ على مصالحها. لكن الكاتب رأى أن إيران تبدو في وضع أفضل على رقعة الشطرنج الإقليمية، وأنه يتعين على السعودية أن تقوم بتصحيح مسارها عاجلاً أم آجلاً، خاصة وأن إيران ستجري انتخابات برلمانية قريبة، وسيخوض المحافظون المعادون لانتخاب الرئيس روحاني على الغرب الذين كانوا خلف الهجوم على السفارة السعودية هذه الانتخابات في مواجهة الإصلاحيين. وتساءل الكاتب عن حقيقة الموقف الأمريكي من التوتر القائم بين البلدين، وعن طبيعة دورها في الحد من التوتر القائم بينهما.

أخطاء الولايات المتحدة تؤجج التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران

نشرت مجلة "فورين بوليسي" تقريراً تناولت فيه دوافع القلق السعودي من التعاون الروسي-الإيراني، خاصة وأن واشنطن لا تفعل شيئاً حيال ذلك، إذ إنها ترغب في عدم تعريض الاتفاق النووي الثمين للخطر، وتسمح لها نتيجة ذلك بالإفلات من العقاب وتغض الطرف عن سلوكها التدميري في المنطقة. ورأى التقرير أن إعدام النمر كان رسالة واضحة أن الرياض لم تعد تشعر أنها ملزمة للذهاب جناباً إلى جنب مع الجهود الأميركية في التعامل بحذر مع إيران، فقد شعر السعوديون بالخيانة من القناة الخلفية التي فتحتها إدارة أوباما مع إيران عام 2012 دون علمهم، وعلى الرغم من أن الرياض وحلفاءها قد قبلوا الاتفاق علناً، إلا أنهم عبروا عن قلقهم البالغ من غض واشنطن الطرف عن السلوك العدائي الإيراني في المنطقة. ومنذ ذلك الحين عملت الإدارة الأميركية على إقناع حلفائها في الخليج أن الاتفاق النووي لا يهدف إلى التقارب مع إيران، وكبادة حسن نية قبل السعوديون على مفض بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الإيرانيين في فيينا في أكتوبر كجزء من محادثات السلام السورية، ولكن هذا لم يغير رأي الرياض حيال موقف واشنطن الناعم مع إيران، إذ أن السعودية وحلفاءها ذهبوا لوحدهم إلى الحرب في اليمن في مواجهة الحوثيين المدعومين من قبل إيران. وعلى الرغم من أن الحرب قد أثبتت أنها كارثية ولا يبدو في الأفق نهاية واضحة لها؛ إلا أن الرياض رفضت تليين مواقفها، بل أعلنت عن تشكيل تحالف عسكري لمكافحة الإرهاب من الدول الإسلامية مستثنية إيران التي استمرت في تطوير صواريخها الباليستية في ظل صمت أمريكي مطبق.

كما كان لمقتل زهران علوش الذي انضمت جماعته لمؤتمر الرياض أثر في إثارة سخط السعوديين، ومن وجهة نظر الرياض كان رد فعل واشنطن الصامت على مقتل علوش أسوأ من الضربة نفسها، فقد اعتبره بمثابة عدم رغبة أمريكا ترجيح كفة الميزان لصالح المعارضة السورية في مواجهة النظام المدعوم من قبل إيران. وأشار الكاتب إلى أنه بعد عقود من تشويه صورة إيران، فإن الهواية الجديدة الأكثر تفضيلاً للإعلام الغربي أصبحت تقريع المملكة العربية السعودية، منبهاً إلى ضرورة فهم السياق الإقليمي الذي تطورت المواقف والسياسات السعودية خلاله في ظل سعي إيران الثيوقراطية خلف طموحاتها الإقليمية. وأوضح الكاتب أن النقاش الذي لا نهاية له حول كون أي البلدين أسوأ لن يساعد في استقرار المنطقة، محذراً من أن أوباما بدأ يفقد الرياض كحليف له في الوقت الذي لم ينجح فيه في تكوين أصدقاء في طهران، وهو في حاجة ماسة إلى إيجاد وسيلة لتحقيق التوازن بين تعامله مع كل من العالم السني وإيران، فضلاً عن إيجاد آلية للمساعدة في إدارة التنافس بين السعودية وإيران. وإذا لم يفعل ذلك، فإنه سوف يخاطر بتقويض إنجازاته الأثمن حتى الآن، وهو الاتفاق النووي مع إيران.

كيف يمكن أن تكون الحرب بين السعودية وإيران؟

أعاد معهد واشنطن نشر تقرير صدر في مجلة "فورين بوليسي" (11 يناير 2016) أشار فيه الباحث مايكل نايتس إلى أن الحرب بين السعودية وإيران قائمة بالفعل، إذ إنها تقوم على حرب وكالة يقتل فيها كل طرف مؤيدو الطرف الآخر في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط. مرجحاً تفاقم الصراع ليؤول في نهاية المطاف إلى اشتباك مباشر وجيز وحاد قبل أن يضمحل ويعود إلى مستوى الحروب الوكالة من جديد. وأشار الكاتب إلى أن حرب الوكالة كانت النموذج المفضل للصراع بين الطرفين، حيث أثبتت القيادة الإيرانية تفضيلها القتال من خلال الوكلاء أمثال "حزب الله" اللبناني والمليشيات الشيعية العراقية وحركة "حماس"، في حين أن المملكة العربية السعودية افتقرت إلى جيش قوي خلال معظم فترة وجودها فأثرت على النحو نفسه خوض حروب الوكالة ضد أعدائها، كما كان الحال في الحرب اليمنية في الستينيات وفي أفغانستان في الثمانينيات. وتحدث الكاتب عن إمعان إيران في ترجيح كفة الميلشيات التابعة لها في اليمن ولبنان والعراق عبر تزويدها بتقنيات صاروخية وأسلحة متطورة، وتشعر الرياض بالقلق من تعدي إيران "الخطوط الحمراء" المرسومة فوق البحرين والمنطقة الشرقية السعودية الغنية بالنفط، ولا شك في أن تصعيد المجموعات التابعة لإيران في تلك المناطق قد دفع السعودية إلى إعدام النمر. وتوقع الكاتب استمرار تدهور الأوضاع من خلال محاولة كل طرف إيذاء الآخر، لكن طهران والرياض لا ترغبان في حرب مفتوحة بينهما، وقد تتطور الخلافات لبعض المناوشات البحرية بين الطرفين، معبراً عن خشيته من أن يخطئ أحد الطرفين في حساباته خاص وأنهما يمتلكان اليوم، وإيران ودول الخليج باتت تملك اليوم أسلحة أقوى من تلك التي امتلكتها خلال الحرب الإيرانية-العراقية، والقوات الجوية المتطورة لدى السعودية والإمارات قادرة على تدمير كل المرفأئ الإيرانية ومحطات شحن النفط وأهم صناعاتها بواسطة الذخيرة الموجهة بدقة عن بعد، وفي المقابل، يمكن لإيران أن تطلق صواريخاً غير موجهة على دول الخليج العربية أكثر من أي وقت مضى، متمنياً أن يتم احتواء هذه الخلافات حتى لا تتطور إلى صراع مكشوف ومدمر بين الطرفين.

السعودية وروسيا يراهنان على طرح أسهم شركاتها النفطية في سوق الأسهم الخطرة

نشر موقع "بلومبيرغ" تقريراً (8 يناير 2015) يقارن فيه التوجهات الاقتصادية للسعودية وروسيا اللتان تقفان على طرفين متناقضين من الأزمة السورية، وبينهما تنافس حاد في السوق النفطية العالمية، حيث يفرط كلاهما في الاعتماد المالي على النفط وتعوزهما الرغبة لإحداث تغير سياسي واقتصادي، والآن يخطر لكلا البلدين أفكار متشابهة لدعم اقتصادياتهما المتعبة. وقارن التقرير بين إعلان شركة "أرامكو" نيتها للخصخصة إما من خلال طرح أسهمها للتداول في البورصة أو إدراج نسبة مائة من وحدات أنشطة المصب التابعة لها للبيع، وبين روسيا التي تنظر في خصخصة 19.5% من أسهم شركة "روس نفث" وهي الشركة النفطية الأكبر في روسيا التي تمتلك الدولة 69.5% من أسهمها، مؤكداً أن السبب الذي دعا كلا البلدين للخصخصة هو العجز الناتج عن انخفاض العائدات النفطية. ففي السنة الماضية تخطى انفاق السعودية 13% عما كان مخططاً له وانخفضت العائدات المالية بما نسبته 15%، وغطت العجز من خلال اللجوء إلى احتياطياتها العالمية التي انخفضت بمقدار 13%، أما روسيا فقد انخفضت احتياطياتها بمقدار 5% في العام 2015 وكان ذلك على حساب التخفيض الحاد لقيمة عملتها، وبلغ عجز الموازنة الروسية نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية العام 2015. ومما أن كلا البلدين قد فوتا الفرصة لتقليص اعتمادهما على النفط حينما كانت الأسعار مرتفعة؛ فإن عمليات بيع الأصول قد تكون الخيار المتاح لكن ذلك قد لا يأتي بالنتائج المرجوة، إذ يرى المستثمرون أن حظوظ "روس نفث" مربوطة بنظام بوتين الذي يعرف عنه استغلال الشركات المملوكة للحكومة كأدوات سياسية والقيام بحلب هذه الشركات للحصول على المال للقيام بمشاريع جانبية لا يتم تمويلها من الموازنة الحكومية فهذه الشركات تقوم بنشاطات الفساد أكثر من قيامها بالعمل التجاري. أما سوق الأسهم السعودية فإنها تعاني من مشاكل أعمق من سوق التداول الروسي، حيث لا يتاح التعامل فيها إلا لكبار المستثمرين الذين أدخلتهم الحكومة للتقليل من الاضطرابات السوقية فسوق الأسهم السعودية يعتمد على مستثمرين محليين ليس لهم تحكم كاف بالأصول المالية، مما أدى إلى تعرض سوق التداول إلى الانهيار عام 2006 ولم يتعافى السوق تماماً منذ ذلك الحين ولازال اهتمام المستثمرين فاتراً، إذ يتوقع أن تفقد "أرامكو" الكثير من قيمتها بسبب القبضة الحديدية التي تفرضها الحكومة على إدارة الشركة. ورأى التقرير أن شراء أسهم شركات النفط السعودية والروسية يخضع للمراهنة على تحسن أسواق النفط وعلى النجاحات السياسية لكل من الملك سلمان وبوتين وهذا أمر يراه العارفون ببواطن الأمور مرعباً في العام 2016.

الأزمة اليمنية ضائعة في معمعة الصراعات المحيطة بها

نشر موقع "ديفنس ون" تقريراً (2 يناير 2016) رأى فيه الكاتب بوبي كوشكارتز أنه بعد مقتل نحو 3000 مدني، وعدم جدوى اتفاقات وقف إطلاق النار؛ فإن اليمن تعلق في حرب سعودية-إيرانية بالوكالة دون أن يكون لها نهاية تلوح بالأفق. ورأى التقرير أن الحرب في سوريا لها أثر كبير على تطور الأوضاع في اليمن حيث تشتعل الحرب منذ عام، لكن قدرها أن تطغى عليها الأحداث الإقليمية الأخرى، مما يجعلها "حرباً منسية"، أفضت إلى تدمير اقتصاد البلاد الهش أصلاً ولم تفلح فيها المفاوضات حتى الآن، في حين تتداخل العوامل: الجغرافية والسياسية والتاريخية والقبلية والطائفية في مشهد معقد، إذ إن نظرة إيران تجاه اليمن تبدو أقل وضوحاً من الأقاليم الأخرى؛ فصحیح أنها دعمت الحوثيين ولكن ليس بنفس القدر الذي بذلته في سوريا ولبنان والعراق، ومن المحتمل أن تعيد إيران تقييم دورها في اليمن، حيث يرى بعض المحللين العسكريين أن النظام الإيراني يعتبر اليمن ساحة ذات تكلفة منخفضة بالنسبة لإيران لإبقاء السعودية منشغلة في فنائها الخلفي مما يستنزف مواردها العسكرية ويلحق الضرر بمصداقية العائلة السعودية الحاكمة في الداخل والخارج. ويرى العديد من المحللين الغربيين أن اليمن قد أصبحت مستنقعاً للسعودية، لكن هنالك خطران يجدر بالعلم إدراكهما، وهما: تنامي نفوذ تنظيم القاعدة ودخول الزائر الجديد المتمثل في تنظيم "الدولة"، حيث سمح انهيار أجهزة الأمن اليمنية بانتشار هذه الجماعات المتطرفة وأتاح لها مجال تنفيذ عمليات عالية الدقة على مقر الحكومة المؤقتة في عدن مما أسفر عن مقتل محافظ عدن وعدد من مرافقيه وجاءت بعض المكاسب التي حققتها تنظيم الدولة على حساب تنظيم القاعدة الذي اضطر لإثبات سيطرته من خلال شن بعض الهجمات في عدن. يحدث كل هذا في ظل زيادة المآسي على رؤوس اليمنيين في العام الجديد، إلا أن أعظم مصيبة قد تكون ضياع العويل اليمني في جلبة الصراعات الأخرى.

القاعدة التركية الجديدة في قطر

نشر معهد واشنطن تقريراً، تناول فيه كلاً من أوليفيه ديكوتيني وسونر چاغابيتاي إعلان أنقرة عزمها إنشاء قاعدة عسكرية جديدة لها في قطر، مما يضع تركيا ضمن المجموعة الصغيرة للدول المستعدة والقادرة على بسط نفوذها في الخليج العربي، فمن المنظور العسكري ستتيح القاعدة العسكرية لأنقرة مجموعة من الخيارات الأمنية في المنطقة، حيث أثبتت تجربة القاعدة الفرنسية في أبو ظبي وجود جملة من المنافع التي يمكن أن تحصل عليها تركيا. فالقاعدة الفرنسية تُستخدم حالياً كمنصة لتوجيه ضربات ضد مواقع تنظيم "الدولة" في العراق وسوريا، وتستضيف القاعدة الفرنسية مقر قيادة البحرية الفرنسية للمحيط الهندي ومركز دعم أساسي للعمليات البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي، مما فيها جهود مكافحة القرصنة على طول القرن الأفريقي، والتي تساهم فيها تركيا كذلك. كما شكلت القاعدة الفرنسية في الوقت ذاته حجر أساس لتوسيع التعاون العسكري مع الإمارات العربية المتحدة، ومنصة لوجستية لانسحاب فرنسا من أفغانستان، وقاعدة تدريب لحرب الصحراء وحرب المدن وواجهة عرض للمعدات والتكنولوجيا العسكرية الفرنسية، وعلى الصعيد نفسه فإنه يتوقع أن تتضمن القاعدة التركية في قطر قوة برية وبحرية وجوية وقوات خاصة بالإضافة إلى مدرين للجيش القطري، مما سيسمح لأنقرة بعرض معداتها العسكرية وربما تعزيز مبيعات دبابات "ألتاي" ومدافع "هاوتزر" ذاتية الدفع من طراز "فريتينا" وأسلحة أخرى تركية الصنع. وأشار التقرير إلى أن القاعدة ستقدم كذلك للجيش التركي وسيلة للتدريب في عمليات الصحراء، وستتيح للقوات البحرية التركية إنجاز عمليات مكافحة القرصنة وعمليات أخرى في الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب، وقد تشكل القاعدة مركزاً للعمليات التركية المستقبلية ما وراء البحار. وبصورة رمزية أكثر؛ فإن القاعدة تبشر بعودة البحرية التركية إلى المحيط الهندي للمرة الأولى منذ خمسينات القرن السادس عشر، حين حارب العثمانيون الإمبراطورية البرتغالية من أجل فرض السيطرة على تلك المنطقة. وفي المقابل تحدث التقرير عن جملة من المخاطر الكامنة حيث يمكن أن تتعرض وقاتها للخطر، خاصة في ظل تنامي التوتر السعودي-الإيراني، حيث ستكون القوات المتمركزة في القاعدة الجديدة في قطر سهلة المنال بالنسبة للقدرات الصواريخ المتفوقة التي تتمتع بها إيران، وعلى الرغم من أن أنقرة قد حافظت على روابط عسكرية جيدة مع إيران ونجحت في إدارة خلافاتها السياسية مع طهران، إلا أن الخليج العربي قد يمثل لها تحدياً أكبر إذ يمثل بيئة أكثر تقلباً من المناطق الحدودية البرية مع إيران.

السعوديون قلقون فعلاً من إيران

أعاد معهد واشنطن نشر مقال (5 يناير 2015) كانت قد نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، أشار فيه دينيس روس إلى أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تعتبران شريكتين، وليستا حليفين فحسب، مؤكداً أنه على السعوديين أن يعوا أن الالتزامات الأمريكية المستقبلية لصالح الأمن السعودي قد تتأثر مجرى سعي الرياض لتأجيج حدة النزاعات في المنطقة.

وأكد روس أن المهددات الأمنية للسعودية هي نفسها المهددات التي تواجهها واشنطن، وعلى رأسها تنظيم "الدولة"، ولكن كما يظهر النزاع في سوريا واليمن، وكما يوضح اليوم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، ينظر السعوديون إلى الإيرانيين ووكلائهم من الميليشيات الشيعية كأبرز مصدر تهديد لهم. وقد أصبح السعوديون اليوم أكثر استعداداً لتحدي هؤلاء معتبرين أن إدارة أوباما غير مستعدة للوقوف في وجه المد الإيراني. وعلى الرغم من اعتباره إعدام النمر خطوة استفزازية من قبل الرياض؛ إلا أن روس أشار إلى أن إيران تدي بدلها في كل من العراق وسوريا والبحرين واليمن من خلال تأجيج حدة هذه النزاعات إلى حد كبير، وستقوم بتقديم المزيد من الدعم المالي لوكلائها فور رفع العقوبات عنها. وأكد روس أنها لحظة حساسة بالنسبة لواشنطن؛ فابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن السعودية سي طرح أسئلة إضافية لدى حلفاء أمريكا التقليديين في الشرق الأوسط وقد يضل ذلك الإيرانيين من خلال جعلهم يعتقدون أن الولايات المتحدة لن تخضعهم للمساءلة بشأن الاتفاق النووي أو سلوكهم الإقليمي.

طرح أسهم في أرامكو للبيع قد يكون أول الغيث

في تقرير نشره موقع "بريكنج فيوز" (15 يناير 2016) أشار آندي كريتشلو أن عملية بيع جزء من شركة أرامكو السعودية المنتجة للنفط والمملوكة للحكومة قد تمثل الحلقة الأولى في سلسلة من عمليات البيع والخصخصة من جانب الرياض، فطرح هذه الأصول وأسعار النفط منخفضة سيساعد المملكة على تحمل أسعار النفط التي تتأرجح حول مستوى 30 دولاراً للبرميل حتى نهاية العقد الجاري وذلك دون أن تضطر لخفض الإنفاق أو استنزاف أموال صندوق ثروتها السيادية، وهذا أمر مهم بصفة خاصة لانشغال المملكة بصراع مكلف تتزايد حدته على النفوذ الإقليمي مع إيران. ولأنها تسيطر على 266 مليار برميل من النفط الخام ويسير الانتاج اليوم بمعدل عشرة ملايين برميل تقريباً يومياً فمن الممكن أن تجلب أرامكو إيرادات بمليارات الدولارات إذا قررت الحكومة إدراج بعض أسهمها في سوق الأسهم السعودية.

وكذلك فإن بيع الأسهم قد يفتح الأبواب على مصراعيها أمام الحكومة لبيع بعض الأسهم التي تملكها في شركات مقيدة في البورصة وتبلغ قيمتها 170 مليار دولار. كما أن طرح المزيد من الأسهم من الشركات السعودية القيادية يمكن أن يساهم في اجتذاب تدفقات رأسمالية جديدة إلى سوق الأسهم الرئيسية في البلاد والتي تراجعت خلال العام الأخير مع تراجع أسعار الطاقة، خاصة وأن المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية قد انخفض بنسبة 27 في المئة منذ يناير الماضي رغم انفتاح السوق للمرة الأولى أمام المستثمرين الأجانب. وربما أفزع هؤلاء المستثمرين تقلبات السياسة في المنطقة وانهايار قيمة النفط. وبخلاف طرح المزيد من الأسهم في شركات مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عملاق قطاع البتروكيماويات والشركة السعودية للكهرباء والبنك الأهلي التجاري؛ يمكن للحكومة أن تطرح أيضاً مساحات من الأراضي في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة.

وأشار التقرير إلى أن المملكة قد سجلت عجزاً في الميزانية يعادل 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي ومن المستبعد أن تقلص تخفيضات متواضعة في الإنفاق العجز بدرجة كبيرة في العام 2016 دون أخذ تدابير أخرى لزيادة الإيرادات، مؤكداً أن طرح مجموعة متنوعة من أصولها الرئيسية في قطاع الخدمات سيتيح للرياض مجال الصمود أمام ارتفاع أسعار النفط وهو ما يرى كثير من صانعي السياسة السعوديين أنه أمر حيوي لمستقبل المملكة في المدى البعيد.

آل سعود أقوى من أي وقت مضى

نشر موقع "ميدل إيست مونيتور" تقريراً نقض فيه الكاتب أليستر سلون الآراء القائلة بأن السعودية أصبحت على وشك الانهيار، ويسخر فيه من تحذير مارك إربان المحرر الدبلوماسي ببرنامج في "البي بي سي" من أن اقتصاد السعودية بات على وشك الانهيار، حيث ذكر أن احتياطي السعودية النقدي قد تراجع إلى 650 مليار دولار أمريكي، في حين أن احتياطي المملكة المتحدة يبلغ عشر ذلك المبلغ. وأكد التقرير أن نسبة الاقتراض إلى الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا تبلغ 90%، في حين لا يتجاوز الرقم نفسه في السعودية 2% وهي أقل نسبة اقتراض إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وسخر الكاتب من توقعات برنامج "بي بي سي" أن تفلس السعودية في غضون 5 سنوات، مشيراً إلى أن ذلك هو ضرب من الخيال، إذ إن الملك سلمان لا يزال يملك الكثير من الخيارات، ولذلك فإن فكرة الانهيار الاقتصادي غير واردة، كما أن احتمالات اندلاع ثورة شعبية غير واردة، في حين أن الغزو الإيراني للسعودية هو مجرد خيال.

وزير الدفاع السعودي يزور باكستان لإصلاح العلاقات المتوترة بين الدولتين

نشر معهد واشنطن تقريراً (10 يناير 2016) للباحث سايمون هندرسون، أكد فيه أن زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى باكستان والمحادثات التي أجراها هنالك مع قادة عسكريين وسياسيين، قد جاءت بعد أسبوع واحد من الأزمة الدبلوماسية مع إيران، ويُنظر إليها في أفضل حال بأنها تمثل جهداً يرمي إلى المحافظة على العلاقات الثنائية التي شهدت توتراً بشكل متكرر على خلفية القضايا المرتبطة بإيران في الأشهر الأخيرة. وأشار هندرسون إلى أن باكستان قد رفضت في العام الماضي المشاركة في الائتلاف الذي قادته السعودية لمحاربة المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، كما أنها أعربت عن مفاجئتها لدى إعلانها عضواً في "تحالف مكافحة الإرهاب" بقيادة السعودية في ديسمبر الماضي. وأكد الكاتب أن الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السعودي تشير إلى أنه لم يتخل عن محاولة ضم باكستان للتحالف وجعلها جزءاً من الجهد السعودي الرامي إلى التصدي للنفوذ الإيراني في اليمن وأماكن أخرى، لكن الطموحات السعودية لا تزال بعيدة المنال خاصة وأن الجيش الباكستاني لا يعتبر إيران عدواً محتملاً له. أما بالنسبة لواشنطن؛ فقد يشكل النشاط الدبلوماسي بين الرياض وإسلام آباد نعمة ونقمة على حد سواء، فالمملكة العربية السعودية صديق مهم لباكستان وغالباً ما تكون سخية في دعمها المادي، إلا أن الرياض قد تعتمد على الاستفادة من هذه العلاقة للحصول على المزيد من الأسلحة الصاروخية في مواجهتها مع إيران، ولا شك في أن أي جهد لإعاقة انتشار الأسلحة الصاروخية سيؤدي إلى اختلال التوازن السياسي/العسكري الهش في باكستان.

أين يمكن أن تنفجر المواجهة السعودية-الإيرانية القادمة؟

نشر موقع "ناشيونال إنترست" تقريراً (10 يناير 2016) أكد فيه أن المملكة العربية السعودية وإيران يعتبران عاملان مهمان للاستقرار في المنطقة، ويشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأمن الإقليمي، ولذلك فإنه من الضروري دعم العناصر المعتدلة في إيران مثل الرئيس حسن روحاني الذي شجب الهجوم على السفارة السعودية وإعدام النمر في آن واحد. وأشار التقرير إلى أن القطيعة لن يكون لها نتائج إيجابية على الأمن الدولي، ويتعين على واشنطن أن توقف موقفاً وسيطاً وأن تنتهج نهجاً متوازناً في إخماد التوترات على كلا الجانبين، وأن تعمل على تعزيز العلاقات السعودية-الإيرانية لتنتقل الأوضاع بينهما من حالة العداء إلى حالة التنافس، ويتطلب ذلك التوقف عن الاستفزات وعن استئجار المزيد من الغوغاء.

السعودية لن تتسامح مع تنامي النفوذ الإيراني

أشار موقع "ستراتفور" إلى أن إعدام النمر يأتي كرسالة من الرياض إلى طهران أنها لن تتسامح مع تنامي النفوذ الإيراني داخل المجتمعات الشيعية في الدول العربية السنية، حيث كان النمر من أبرز المطالبين بالمساعدة الخارجية في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية لشعبة المنطقة الشرقية. وأكد الموقع أن الرياض كانت تدرك تداعيات إعدام النمر، وأعدت العدة لذلك، حيث سعت للحد من ردود الأفعال العنيفة محلياً من خلال تخفيف الوطأة على الشيعة في الأيام التي سبقت تنفيذ الحكم، كما أنها سعت إلى استدراج إيران لردود أفعال عنيفة بالتزامن مع اقتراب موعد رفع العقوبات عنها، مما يمكنها من زيادة سطوتها في المنطقة. وعلى سبيل المقارنة ذكر الموقع أن المملكة العربية السعودية لديها جيش مكون من 200 ألف مقاتل مقارنة بـ 550 ألف جندي في الجيش الإيراني. وتمثل صناعة النفط والغاز في المملكة العربية السعودية النسبة الأعظم من اقتصاد المملكة العربية السعودية التي تمتلك معدلات أعلى من الشباب الأصغر سناً والأقل تعليماً مقارنة بإيران، مما يفرض على الرياض أن تسعى للحد من اعتمادها على النفط وهو الأمر الذي نجحت إيران في تجاوزه نتيجة العقوبات التي كانت مفروضة عليها. ويشكل تدهور الأوضاع الأمنية في العراق ولبنان والبحرين وتركيا أمثلة على مدى المضاعف التي تواجه المملكة العربية السعودية من أجل تحقيق التوازن ومكافحة المد الإيراني في المنطقة العربية، حيث يتعين عليها تهدئة المجتمعات الشيعية داخل حدودها كخطوة أولى.

السعودية تدفع ثمن باهظاً في زمن الحرب

نشر موقع "بلومبرغ" تقريراً (8 يناير 2016) أشار فيه الكاتب ماثيو فيلبس إلى أن السعوديين قد جعلوا من إعدام النمر طعماً لإيران بهدف دفعها للقيام بأعمال غير محسوبة، وإبطاء سير عملية السلام السورية التي جدولتها الأمم المتحدة في 25 يناير 2016، حيث تخشى السعودية من من صفقة تقضي ببقاء الأسد الذي تعتبره دمية لإيران. وقد بدأ القلق السعودي إزاء الولايات المتحدة حينما انتقل الاهتمام الأمريكي تجاه آسيا، وتفاقم الأمر عام 2011 حينما سقط الرئيس المصري مبارك الذي دعمته الولايات المتحدة لعقود، وزاد الذعر بعد تخطي الأسد لخطوط أوباما الحمراء باستخدام السلاح الكيميائي عام 2013 دون أن يتحرك الرئيس الأمريكي لتنفيذ وعيده. ورأى الكاتب أنه على الرغم من كل الكلام عن تخلي الولايات المتحدة عن السعودية إلا أن المملكة تبقى على سلم زبائن مبيعات السلاح ففي الفترة 2010-2015؛ وافقت الولايات المتحدة على بيع السعودية أسلحة بقيمة 111.3 مليار دولار بما فيها 29 مليار ثمن 84 طائرة F-15 ومثل هذا المقدار من المبيعات يزيد ثلاثة أضعاف عما تمت الموافقة عليه للزبون الثاني بعد السعودية وهي كوريا الجنوبية، وقد تم استخدام الكثير من الأسلحة في اليمن حيث يلجأ السعوديون إلى احتياطاتهم المالية المتناقصة من العملة الأجنبية لتمويل الحرب. وعلى الرغم من هذا الاستنزاف فقد رأى الكاتب أن السعوديين قد انخرطوا في حرب نفطية بالتزامن مع استعداد إيران للعودة بقوة إلى السوق النفطية حيث إنها تقول أنها ستقوم بضخ مليون برميل إضافية يومياً بدءاً من منتصف العام، ولتفويت الفرصة عليهم فإن السعوديين يقدمون خصومات كبيرة للزبائن في أوروبا وآسيا لإبعادهم عن شراء النفط الإيراني. لكن الباحث رأى أن إيران أفضل وضعاً من السعودية لأن العقوبات -التي ستنتهي في مارس- أجبرتها على العيش دون الاعتماد على النفط وإلى تنويع اقتصادها، بينما لا يزال النفط يشكل 80% من عائدات السعودية، ويرى صندوق النقد الدولي أنه بإمكان إيران تدبر ميزانيتها إذا بلغ سعر النفط الخام 70 دولاراً، في حين تحتاج السعودية إلى سعر يصل إلى 95 دولاراً لتدبر أمورها، وتنبأ صندوق النقد أنه في حال عدم قيام السعوديين بتخفيض إنفاقهم وبقي النفط عند 50 دولار فإن المملكة ستستنزف احتياطياتها بحلول العام 2020.

Orion House
104-106 Cranbrook Rd
Ilford
Essex, IG1 4L2

Info@strategy-watch.com

التقرير الاستراتيجي الخليجي

Strategy
W A T C H



المرصد
الاستراتيجي

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية